

بيان

عقد المكتب الوطني للجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية اجتماعه العادي يوم الأحد 6 ذو القعدة 1430 هـ الموافق لـ 25 أكتوبر 2009م بالقنيطرة.

وفي إطار متابعة المستجدات التربوية الخاصة بالمادة، توقف عند التعديلات التي همت مضامين كتب مادة التربية الإسلامية، والتي خضعت للمراجعة والتنقيح بشكل مستعجل، مما أدى الى تغيير كل الكتب المدرسية في السلك الإعدادي والجدع المشترك، دون إخبار الأساتذة والمفتشين والتلاميذ بذلك، حيث بات الغموض يكتنف المذكرة رقم 100 التي تلزم كل المعنيين بتدريس المادة بضرورة العمل بالكتب الجديدة المنقحة.

وبعد تثمين المكتب الوطني إقدام وزارة التربية الوطنية على تصحيح مضامين الكتب المدرسية الخاصة بالمادة بما يخدم الأمن الروحي للتلاميذ، انطلاقاً من ثوابت المغرب المتمثلة في المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني، سجل الملاحظات التالية:

— الاستغراب من العجلة التي طبعت إجراء هذه التعديلات دون استشارة الفاعلين التربويين بمختلف المواقع، ودون تعميم التصحيح ليشمل جميع الأخطاء الموجودة في هذه الكتب .

— اقتصار المراجعة على كتب مادة التربية الإسلامية، في حين يتطلب الأمر اعتماد المقاربة الشمولية لإجراء التعديلات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالثوابت والمقدسات، لرصد الاختلالات المرتبطة بمنظومة القيم في كل الكتب المدرسية لمختلف المواد في التعليم العمومي والخصوصي، مراعاة للبعد التربوي التكاملي بين المناهج الدراسية.. وسعياً لتثبيت المرتكزات الأساس المصرح بها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وخاصة ما تعلق منها بقيم العقيدة الإسلامية ومقوماتها، حيث تدعو الحاجة إلى تنقية المقررات الدراسية من كل ما يشوش على النشء صفاء عقيدته وأصالته أخلاقه.

— رصد كل المضامين التي قد تؤدي إلى الانحراف الديني والمذهبي أو نشر الانحلال العقدي والخلقي في كل الكتب المدرسية الحاملة للقيم، تفادياً لأي تصادم أو تعارض مع الهوية الدينية المغربية.

— تعبئة كافة الوسائل المؤثرة في المجتمع وخاصة وسائل الإعلام لتعزيز الثوابت الدينية والوطنية دعماً لجهود المدرسة، وإسهاماً في تكوين البيئة التربوية المناسبة.

- إن إسهام مادة التربية الإسلامية في صيانة الشخصية المغربية وترسيخ قيمها وثوابتها، يتطلب تحسين شروط اضطلاعها بهذه المهمة، وذلك بمعالجة التعثرات التي تعرفها، وفي هذا الصدد نكرر دعوتنا إلى ما يلي:

— ضرورة إسناد تدريس المادة للأساتذة المتخصصين دون ضعيفي التكوين و عديمي الرغبة من غير المؤهلين.

— وضع حد لإقصاء أساتذة المادة من سلك التبريز.

— العمل على فتح شعبة التربية الإسلامية بكل المراكز التربوية الجهوية، والمدارس العليا للأساتذة ومركز تكوين مفتشي التعليم، لسد الخصاص المهول في أحر التدريس والمراقبة التربوية، تحسبا لاستفحال الظاهرة في المدى القريب مما لا يساعد البتة على نجاح البرنامج الاستعجالي وتحقيق الأهداف المنتظرة منه.

— رفع عدد المناصب المخصصة للتربية الإسلامية في مباراة التوظيف المباشر بما يتناسب والحاجة إلى الموارد البشرية اللازمة، بدل الاقتصار على عدد رمزي مثل 27 منصبا في المباراة الأخيرة والذي لن يكفي لتغطية ولو جزء يسير من الخصاص المسجل في جهة الدار البيضاء وحدها.

وفي الختام تدعو الجمعية جميع مؤسسات المجتمع المدني إلى تضافر الجهود للاهتمام بالناشئة، والتعبئة الشاملة لتحسينها من برائث الجهل والميوعة والانحلال، ومن كل دخیل يتعارض مع ديننا السمح والثوابت الوخنية والدينية للأمة المغربية.

إمضاء:

الرئيس
عبد الكريم لهويشري

